E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2021/3
14 June 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة عشرة
دورة افتراضية، 22-23 أيلول/سبتمبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة

موجز

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثانية عشرة في بيروت يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وناقشت مواضيع عدة، منها إصلاح برامج الحماية الاجتماعية؛ والآثار المترتبة على إدماج المسنين على مستوى السياسات؛ واعتماد نهج الترابط في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

وأكدت الدول الأعضاء على ضرورة اتباع نهج شامل يضمن الإدماج الكامل وعدم ترك أحد خلف ركب التنمية. وقد صدرت عن لجنة التنمية الاجتماعية مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

وتتضمن هذه الوثيقة لمحة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في إطار برنامجها الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية منذ الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية، واللجنة مدعوة إلى أخذ العلم بهذه الأنشطة وإبداء الرأي بشأن سُبُل المضي قدماً.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أوّلاً- دعم الدول العربية في التصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19	9-5	3
ألف- موجزات السياسات	8-6	3
باء- الاجتماعات..... ...	9	7
ثانياً- التقدم المحرز في مجال العدالة الاجتماعية	28-10	8
ثالثاً- التقدم المحرز في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة..... ..	40-29	11
رابعاً- التقدم المحرز في مجال الحماية الاجتماعية	43-41	13
خامساً- التقدم المحرز في مجال سوق العمل.....	51-44	13
سادساً- الفقر	60-52	14
سابعاً- التقدم المحرز في مجال الهجرة.....	70-61	17
ثامناً- التقدم المحرز في مجال كبار السن	73-71	20
تاسعاً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة.....	74	21

مقدمة

1- عقدت لجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثانية عشرة في بيروت يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، واعتمدت في ختام أعمالها مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء وبعضها الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا. وتعرض هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وأيلول/سبتمبر 2021 دعماً لجهود الدول الأعضاء، وعملاً بالتوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية، وذلك ضمن محاور البرنامج الفرعي 2.

2- ويرمي البرنامج الفرعي 2 إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، والحد من عدم المساواة والفقر والبطالة، بما يتماشى مع مبدأ عدم إهمال أحد. وهو يتمحور حول المواضيع التالية: العدالة الاجتماعية؛ الحد من الفقر؛ نُظُم الحماية الاجتماعية؛ دمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ حقوق كبار السن؛ حقوق المهاجرين؛ تحسين فرص العمل؛ مساعدة الدول على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3- وتنفيذاً لتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة بتعميم نهج الترابط بين السياسات الاجتماعية في الخطط والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية، قامت الإسكوا بتحديد الفجوات على المستويَين الوطني والإقليمي التي تحول دون تنفيذ برامج اجتماعية متشابكة ومترابطة. وبناءً عليه، أعدت الإسكوا حزمة من أدوات السياسات لمساعدة صانعي القرار في الدول العربية على تصميم سياساتها وتنفيذها بشكل مترابط وبطريقة فعالة.

4- وتوسّعت الإسكوا في بناء الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية، لضمان توحيد الجهود على المستوى الإقليمي. ومن الأمثلة على هذه الشراكات توطيد العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية. كما عززت عملها مع المؤسسات الدولية والإقليمية والأكاديمية الفاعلة مثل جامعة الدول العربية، ومركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي، وجامعة جورج واشنطن، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. كما عملت الإسكوا مع منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية لتنفيذ العديد من أنشطتها.

أوّلاً- دعم الدول العربية في التصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19

5- عملت الإسكوا على دعم الدول العربية في التصدي لتداعيات كوفيد-19 الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إصدار سلسلة من موجزات السياسات والأوراق الشاملة للمستويَين الإقليمي والوطني، ومناقشة أوضاع فئات معينة من السكان، وعقد عدد من الاجتماعات، وذلك لتحليل تداعيات الجائحة، وإعداد توقّعات بشأنها، وتقديم توصيات عملية لمساعدة الدول على التصدي لها.

ألف- موجزات السياسات

1- المستوى الإقليمي

6- على المستوى الإقليمي، أصدرت الإسكوا موجزات السياسات التالية:

(أ) **فيروس كورونا: التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية** (E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1). تضمن هذا الموجز توقعات للخسائر التي سوف تتكبدها الاقتصادات العربية في ظل الهبوط الحاد في معدلات النمو العالمي، وقدرها حوالي 42 مليار دولار من الخسائر في عام 2020. وتضمّن تصورات للخسائر المتوقعة في إيرادات النفط، وقدرها حوالي مليار دولار في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس 2020. كما تضمّن مقترحات بشأن السياسات العامة لمساعدة الدول على استيعاب تلك الخسائر؛

(ب) **ضريبة الثروة التضامنية لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 على الفقر في المنطقة العربية** (E/ESCWA/2020/Policy brief.7). تضمن هذا الموجز مناقشة لأوجه عدم المساواة في الثروة في المنطقة العربية، وبيّن أن الثروة التي يملكها أغنى 37 ملياردير اً في هذه المنطقة تعادل ثروة النصف الأفقر من السكان البالغين. وقدم تقديرات لمستويات الفقر في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، وعرض حلولاً عملية منها فرض ضريبة تضامنية على الثروة بنسبة 1.1 في المائة، لانتشال الملايين من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل؛

(ج) **فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية** (E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.2). قدم الموجز توقعات حول زيادة عدد الفقراء في المنطقة العربية بسبب جائحة كوفيد-19، وأيضاً حول النقص في الأغذية والارتفاع في أسعارها بسبب تفشي الجائحة لفترة طويلة. وتناول أعداد المهددين بالجائحة ممن هم بحاجة إلى معونة إنسانية، وقد يصل عددهم إلى 55 مليون شخص. وتضمن مقترحات لبعض التدابير الطارئة التي من شأنها التقليل من حدة تلك الآثار، ومنها توفير الحماية الاجتماعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع؛

(د) **آثار جائحة كوفيد-19: استجابة إقليمية طارئة** (E/ESCWA/2020/INF.1). قدم الموجز أمثلة على الاستجابات العاجلة التي أقرتها الدول للتصدي للضائقة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة بسبب جائحة كوفيد-19. وسلط الضوء على بعض الأمثلة الإيجابية، مثل الحزم التحفيزية المقدمة لدعم المواطنين ولتعزيز قدرة الشركات على معالجة التراجع الحاد في نشاطها نتيجة للجائحة. وتضمن إرشادات على مستوى السياسات موجّهة لأصحاب القرار حول التدابير المالية وسُبُل تعزيز التضامن الاجتماعي التي من شأنها خدمة مصلحة الفقراء والفئات الضعيفة؛

(هـ) **استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/الدول العربية**. أعد هذا الموجز بالشراكة مع أعضاء ائتلاف الأمم المتحدة الإقليمي القائم على مسائل معينة حول الحماية الاجتماعية. وقدّم لمحة عامة عن تدابير الحماية الاجتماعية الرئيسية التي اعتمدتها الدول العربية استجابةً لأزمة كوفيد-19، بغرض نشر أفضل الممارسات وتسهيل عملية التعلم بين الدول.

2- أكثر فئات المجتمع تضرّراً

7- على مستوى فئات المجتمع الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19، أصدرت الإسكوا موجزات السياسات التالية:

(أ) **آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية** (E/ESCWA/2020/POLICY BRIEF.9). تضمن هذا الموجز تقييماً للآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للجائحة على الشباب. واقترح حلولاً لمساعدة

الحكومات على حمايتهم في هذه المرحلة الحرجة وما بعدها، لاسيما من الفقر، وخصوصاً الذين يعيشون في المناطق الريفية والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(ب) **تأثير جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية - ورقة فنية** (E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.16). أُعدّت هذه الورقة بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية، وبالتعاون مع أعضاء ائتلاف الأمم المتحدة القائم على القضايا بشأن الهجرة في المنطقة العربية. وحلل آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة، مركزاً على مجالات منها الصحة وأمن الدخل والاقتصاد والتعليم. كما ناقش الموجز مواضيع العودة والعودة الطوعية والاتجار بالبشر في ظل الجائحة، وتأثير الجائحة على فئات محددة، كالنساء والأطفال واللاجئين. وقدّم توصيات عملية حول سياسات وإجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل يمكن تنفيذها لحماية المهاجرين واللاجئين؛

(ج) **آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية** (E/ESCWA/CL2.GPID/2020/Policy BRIEF.2). قدّم موجز السياسات شرحاً للتوصيات الصادرة في الورقة الفنية السابق ذكرها في الفقرة (ب)، وركز على عدد من المجالات، منها الصحة وأمن الدخل والاقتصاد والتعليم والعودة الطوعية والاتجار بالبشر في ظل جائحة كوفيد-19، وسلط الضوء على تأثير الجائحة على فئات محددة، كالنساء والأطفال واللاجئين؛

(د) **آثار جائحة كوفيد-19 على كبار السن في المنطقة العربية** (E/ESCWA/CL2.GPID/2020/Policy BRIEF.12). أُعد هذا الموجز بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، لتحليل آثار الجائحة على حوالي 32 مليون من كبار السن في المنطقة. وتناول المخاطر المتفاقمة التي تفرضها الجائحة على كبار السن، وخاصة النساء أو الأشخاص ذوو الإعاقة. وتناول أيضاً التحديات التي تواجه كبار السن، ومن أهمها ارتفاع معدلات الأمية وعدم الإلمام بالتكنولوجيا وإضعاف قدرتهم على الاطّلاع على تدابير الوقاية من الجائحة والاتصال بالآخرين لطلب المساعدة أو التخفيف من شعورهم بالعزلة؛

(هـ) **آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية** (E/ESCWA/2020/Policy Brief.4). أُعد هذا الموجز بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي. وهدف إلى تقييم آثار الجائحة على زيادة معدل العنف الأسري في المنطقة العربية نتيجة لحالات الإغلاق الشامل والتعايش القسري، وتصاعد التوترات في الأسرة بسبب تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمخاوف من التعرض للفيروس. وأشار الموجز إلى آثار الجائحة على تقلص قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات الصحية، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية، ودورها المتزايد في الرعاية المنزلية، مما يؤدي إلى مضاعفة الأعباء عليها. وقدم الموجز تقديرات للخسائر التي قد تتكبدها المرأة، ومن بينها خسارة 700 ألف وظيفة تشغلها نساء؛

(و) العنف ضد النساء والفتيات وجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية. أُعد هذا الموجز بالشراكة مع عدد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. وتضمن تقييماً معمقاً لواقع العنف ضد المرأة في ظل الجائحة وزيادة معدلات العنف، وآثار ذلك على الخدمات المقدمة للناجيات في الدول العربية. وعرض تجارب جيدة لبعض الدول، وحدد الفجوات الواجب سدّها لضمان وصول الناجيات إلى خدمات ذات جودة خلال الجائحة؛

(ز) **مسح الإجراءات الحكومية المتخذة لوقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والجهود المبذولة لتزويدهم بالمعلومات والمواد التوعوية اللازمة بصيغة ميسرة** (E/ESCWA/CL2.GPID/2020/INF.5). استعرض هذا المسح التدابير والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول العربية لضمان أن تكون استجاباتها للجائحة شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقدم مجموعة من المواد التثقيفية والتوعوية المنشورة على مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إليها والاستفادة منها.

3- المستوى الوطني

8- على المستوى الوطني، أصدرت الإسكوا موجزات السياسات التالية:

(أ) **الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتمية للحد من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة** (E/ESCWA/2020/Policy Brief.15). سلط الموجز الضوء على آثار الجائحة وعدم الاستقرار الاقتصادي، وقدم مقترحات بالاستراتيجيات الفعالة والمستدامة للتخفيف منها. وقدمت الإسكوا هذا الموجز إلى رئاسة الوزراء في لبنان. وأشار موجز السياسات، إضافة إلى ورقة فنية موسّعة بعنوان **"أثر جائحة كوفيد-19 على توزيع الثروة والفقر في لبنان"** (E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.8)، إلى أن عدد الفقراء في لبنان ارتفع إلى ما يقدر بـ 55 في المائة، وأنّ معدل الفقر المدقع ارتفع إلى 23.4 في المائة في عام 2020. واقترحت الإسكوا إجراءات علاجية على مستوى السياسات لتعزيز الأمن الغذائي والصحي والحماية الاجتماعية لسد فجوة الفقر، بما في ذلك إنشاء صندوق وطني للتضامن المجتمعي؛

(ب) **تحليل سريع لانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 من منظور المساواة بين الجنسين: رصد متعدد الجوانب**. أُعد هذا الموجز بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة/ المكتب القُطري للبنان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان/المكتب القُطري للبنان، ومنظمة كير الدولية في لبنان، ومركز الموارد للمساواة بين الجنسين (أبعاد). وهدف الموجز إلى تقييم آثار انفجار مرفأ بيروت على سكان المناطق المتضررة، مع أخذ منظور المساواة بين الجنسين في الاعتبار. وأُعدّ التقييم بناءً على تحليلٍ للوثائق المتوفرة حول أثر الانفجار من كافة الجهات، وعلى تحليلٍ للمعلومات التي تم التوصل إليها من خلال مجموعة من المقابلات مع أشخاص فاعلين في تقديم الخدمات ومجموعات تفكير. وخلص التقييم الى عدد من النتائج على عدة مستويات منها الصحة والصحة الإنجابية والإيواء والصحة العقلية والعنف ضد المرأة والأمن الغذائي. وتضمن الموجز عدداً من التوصيات؛

(ج) **القطاع الخاص النظامي في لبنان: عام 2020 والواقع المرير** (E/ESCWA/CL2.GPID/20201/POLICY BRIEF.1). يبحث الموجز في تأثير انفجار ميناء بيروت وأزمة كوفيد-19 على مبيعات القطاع الخاص والموظفين المتفرغين في القطاعات الرئيسية. وكان هذا الموجز أسرع تقييم يُعدّ استناداً إلى بيانات رسمية تلخص أداء القطاع الخاص اللبناني وقابلية التوظيف فيه.

باء- الاجتماعات

9- عقدت الإسكوا عدداً من الاجتماعات لعرض نتائج موجزات السياسات ومناقشتها مع الدول العربية، فيما يلي أهمها:

(أ) اجتماع عُقد افتراضياً يوم 22 نيسان/أبريل 2020، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، لأعضاء فريق الخبراء الحكومي المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية في لجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا. وناقش الاجتماع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 وسياسات الاستجابة لها، وتناول جهود الدول والتدابير الوطنية المتخذة للتصدي لها. وتوقف المشاركون عند "المرصد العالمي لاستجابات سياسة الحماية الاجتماعية" الذي أعدته الاسكوا، والذي يتضمن معلومات تفصيلية تتعلق بحوالي 194 دولة حول التدابير المالية وتدابير الحماية الاجتماعية التي اتخذتها للتصدي لآثار الجائحة؛

(ب) اجتماع استثنائي للجنة المرأة عُقد افتراضياً يوم 23 نيسان/أبريل 2020 بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لعرض نتائج موجز السياسات والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لآثار الجائحة، مع التركيز على المرأة بوصفها تشكل أكثر الفئات تأثراً. وقدمت الدول عروضاً عن التدابير التي اتخذتها للتحفيف من آثار الجائحة على المرأة، بهدف تسهيل عملية التعلم والتعرف على التجارب الناجحة؛

(ج) المنتدى البرلماني، الذي عقدته الإسكوا تحت عنوان "خطة التنمية المستدامة لعام 2030: آثار كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات"، افتراضياً، يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وهدف الاجتماع إلى مناقشة دور البرلمانات العربية في الاستجابة للأزمات من منظور خطة عام 2030. وأتاح منصة للبرلمانيين لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في ظل الجائحة؛

(د) بالشراكة مع منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية، عقدت الإسكوا، اجتماعاً افتراضياً في 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 حول آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية. وهدف إلى مناقشة هذه الآثار، بما فيها صحة اللاجئين والمهاجرين، وفرص وصولهم إلى الخدمات، وتأمين الدخل لهم، وخلص إلى توصيات على مستوى السياسات؛

(هـ) بالشراكة مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عقدت الإسكوا ندوة افتراضية في 21 نيسان/أبريل 2021 على هامش الجلسة الرابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة حول السكان والأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وركزت الندوة، التي حضرها ممثلون عن الوزارات المعنية والمجالس السكانية في الدول العربية، على تداعيات أزمة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في ظل التحولات السكانية التي تشهدها المنطقة.

ثانياً- التقدم المحرز في مجال العدالة الاجتماعية

10- أصدرت الإسكوا "دراسة متعددة الأبعاد للامساواة في المنطقة العربية من خلال عدسة القدرات: تقديم دراسة تجريبية في لبنان مع التركيز على هدف التنمية المستدامة العاشر" (E/ESCWA/SDD/2019/TP.7). هدفت الدراسة إلى إلقاء نظرة نقدية على تنفيذ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها - واقتراح طريقة بحثية جديدة ومبتكرة للتعرف على أوجه اللامساواة المتعددة الأبعاد التي لا يزال يتعين معالجتها في مقاصد هذا الهدف.

11- وتبحث هذه الدراسة في أوجه اللامساواة الأساسية التي تعاني منها ثلاث فئات في لبنان، هي الأشخاص ذوو الإعاقة والشباب المتعلم والنساء الضعيفات. وتوفّر الدراسة تمثيلًا مرئيًا واضحاً للثغرات التي يجب تضييقها بين الواقع الحالي للسكان وواقعهم المنشود.

12- عقدت الاسكوا افتراضياً في آذار/مارس 2021 جلسة حوارية بعنوان "استعراض الهدف 10: التعافي الشامل للجميع والحد من أوجه عدم المساواة في المنطقة العربية" في آذار/مارس 2021، ضمن فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة. وسلطت الجلسة الضوء على المظاهر الرئيسية للامساواة خلال جائحة كوفيد-19، وآثارها على وضع السياسات في المنطقة العربية. وقدمت خيارات على مستوى السياسات للحد من اللامساواة وتسريع التقدم في تحقيق الهدف 10 من خطة عام 2030.

13- وتناولت الجلسة الحوارية تجارب من المنطقة في الحدّ من أوجه اللامساواة وإعادة توزيع الموارد على نحوٍ منصفٍ في المجالَين الاجتماعي والاقتصادي وعلى مستوى السياسات؛ وفي العمل على ضمان الحصول، بشكلٍ مستدام، على الخدمات الاجتماعية في فترة التعافي من الجائحة والأزمات التي يمكن أن تنشب في المستقبل.

14- أصدرت الإسكوا تقرير التنمية الاجتماعية الثالث: "عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية" (E/ESCWA/SDD/2019/4)، الذي ينطلق من مبدأ "عدم إهمال أحد". ويتضمن التقرير ثلاث دراسات حالة من تونس ولبنان ومصر حول مناطق مهمشة وفئات تعاني من الإقصاء، ويلقي الضوء على المسببات البنيوية التي تعزز الإقصاء، ويناقش أسبابها الجذرية. ويقدم التقرير توصيات بشأن السياسات الكفيلة بمعالجة مسألة إقصاء الفئات المجتمعية المُهمَشة، ويدعو إلى اعتماد نهج شمولي في وضع السياسات الاجتماعية، وإلى إصلاح المؤسسات التي تمارس التمييز والإقصاء بحق بعض شرائح المجتمع، مع تحديد تدابير مُوجهة لمعالجة العقبات الجوهرية التي تحول دون النهوض بالفئات الاجتماعية المحرومة أو المهمشة أو المُستَبعدة.

15- أعدت الإسكوا تقرير التنمية الاجتماعية الرابع بعنوان "أوجه اللامساواة الاجتماعية في المنطقة العربية ما بعد كوفيد-19: الطريق للتحوّل البنيوي"، وسيصدر قريباً في عام 2021. ويركز التقرير على التدابير والسياسات المتبعة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وما بعدها، مركزاً على بعدَي اللامساواة والعدالة الاجتماعية في تلك السياسات. وناقش التقرير استدامة تلك السياسات وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمعات في المنطقة، بالمقارنة مع حالات من مناطق أخرى من العالم. وإضافة إلى عرض التدخلات الإبداعية والجديدة، يخلص التقرير إلى استعراض الممارسات الحميدة في التصدي للجائحة وإلى تقديم توصيات بشأنها للمنطقة العربية.

16- عقدت الإسكوا اجتماع خبراء لمناقشة تقرير التنمية الاجتماعية الرابع في نسخته الأولية في 7 حزيران/يونيو 2021. وضم الاجتماع خبراء من المنطقة العربية استعرضوا النتائج الأولية للتقرير ورسائله الأساسية واتفقوا على استنتاجاته والتوصيات الواردة فيه.

17- أعدّت الإسكوا **موجز سياسات حول تقرير التنمية الاجتماعية الرابع بعنوان "التحولات البنيوية المطلوبة في المنطقة العربية"**، وسيصدر قريباً في عام 2021. ويستعرض الموجز الإصلاحات المطلوبة لسياسات الحماية الاجتماعية الواردة في التقرير الرابع للتنمية الاجتماعية. ويقدم الموجز توصيات لتطبيق الاستنتاجات الواردة في التقرير السالف الذكر.

18- أعدت الإسكوا أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية، لمساعدة الدول في تحليل سياساتها الوطنية ومدى ملاءمتها مع هذه المبادئ. وتتكون الأداة من مدخل مفاهيمي، ومجموعة من الفقرات حول التقييم وكيفية اتباعها، واستمارة من 22 سؤالاً حول أربعة محاور أساسية هي: المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ التوافق بين الأطراف المعنية حول خيارات السياسات العامة؛ الأطر التشريعية والتنظيمية؛ الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية.

19- وتهدف الأداة إلى تمكين المؤسسات الحكومية من التقييم الذاتي لقدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع السياسات بطريقة تشاركية؛ وتزويدها بأداة ولوحة نتائج بصرية لتقييم مدى تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في سياساتها الوطنية والسماح لها باستخدام هذا التصنيف كمعيارٍ لتحسين قدراتها على تصميم الخطط والسياسات؛ وتمكينها من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تَحوُل دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات وضع السياسات.

20- وتم اختبار هذه الأداة في ورشة عمل وطنية عُقدت في الجمهورية التونسية يومي 24 و25 أيلول/سبتمبر 2020، حيث قدم المشاركون في الورشة ملاحظات قيّمة حول مضمون الأداة وهيكليتها ومنهجية عملها المقترحة. كما أبدوا الرأي في مرونتها وقابليتها للتكيُّف مع السياق الوطني، واقترحوا مجموعة من التوصيات. واستناداً إلى هذه المناقشات تم تعديل الأداة وادخال التغييرات المقترحة.

21- وتم عرض الأداة في صورتها الأولية في اجتماع إقليمي لفريق خبراء عُقد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بهدف مناقشتها، والنظر في مضمونها؛ وهيكليتها؛ والمنهجية المعتمدة لتطويرها؛ ومدى فعالية هذه الأسئلة في تحديد الثغرات في إدماج مبادئ ومفاهيم وركائز العدالة الاجتماعية في السياسات. وشاركت في الاجتماع مجموعة من الخبراء الإقليميين البارزين والأكاديميين المتخصصين في قضايا الإدماج الاجتماعي والمساواة والمشاركة وحقوق الإنسان، وفي تطوير السياسات والبرامج الاجتماعية وتنفيذها. وقد صدرت عن الاجتماع مجموعة من التوصيات تم أخذها في الاعتبار عند إعداد النسخة النهائية من الأداة.

22- وقد أُطلقت الأداة في شكلها النهائي بحضور ممثلين عن الدول العربية خلال اجتماع رفيع المستوى عُقد في 22 كانون الأول/ديسمبر 2020. وهدف الاجتماع إلى تعميم استخدام الأداة في الدول العربية؛ وتعظيم الاستفادة منها، من خلال تقديم الإسكوا للدعم الفني في تحليل نتائج التقييم؛ ووضع الحلول المناسبة لسد الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات والبرامج الوطنية.

23- وفي ختام الاجتماع، توصل المشاركون إلى اختيار سياسة الحد الأدنى للأجور وحماية العمال لتقييمها على المستويات الوطنية في الدول العربية وإصدار تقرير تحليلي حول النتائج. وشارك في الاجتماع خبراء واستشاريون حكوميون مسؤولون عن صياغة سياسات عامة مرتبطة بشكل مباشر بالعدالة الاجتماعية وعن تنفيذها على المستويَين الوطني والمحلي، وهم يمثلون وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارات العمل في الدول الأعضاء في الإسكوا.

24- وتنفيذاً لتوصيات الاجتماع الرفيع المستوى، بدأت الإسكوا في تطبيق أداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية مع سياسات الحد الأدنى للأجور وحماية العمال، للخروج بدراسة إقليمية تحليلية حول الموضوع. وبدأ العمل بعقد ورشة عمل لاستعراض أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج مع مبادئ العدالة الاجتماعية وإطلاق التقرير الإقليمي لتقييم سياسات الأجور وحماية العاملين يومَي 14 و15 نيسان/أبريل 2021. وهدفت ورشة العمل إلى بناء قدرات مجموعة من الخبراء وصانعي السياسات في الدول العربية حول كيفية استخدام وتطبيق منهجية الأداة بشكل ذاتي ومستقل، تبعاً لخصوصيات وأولويات كل بلد. واختتمت ورشة العمل بإطلاق مسار التقرير الإقليمي والاتفاق على الخطوات المستقبلية.

25- وبناءً على القرارات المتفق عليها في ورشة العمل، قامت الدول المشاركة في التقرير بتشكيل فرق عمل وطنية من عاملين في الجهة الحكومية القائمة على التقييم ومن ذوي الخبرة في موضوع سياسات الأجور وحماية العاملين للمشاركة في عملية التقييم. وعُقدت سلسلة من الاجتماعات الوطنية والنقاشات، وجرى استبيان لتقييم مدى توافق تلك السياسات مع مبادئ العدالة الاجتماعية.

26- وقد نتجت عن تلك العملية التشاركية تقارير وطنية صبّت في مسودة التقرير الإقليمي لتقييم السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين 2021 الذي سيصدر قريباً في عام 2021. ويلقي التقرير الضوء على الاتجاهات الإقليمية المتعلقة بسياسات الأجور، ويحدّد الفجوات الأساسية، ويقترح سيناريوهات للتصدي لها وخطة عمل من المزمع تطبيقها مع الدول العربية. وعُقد اجتماع خبراء لاستعراض مسودة التقرير الإقليمي ونتائجه الأولية، وأهم نتائج تقييم السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين، ولتقديم المشورة الفنية بشأن التوصيات الواردة فيه.

27- واتبعت الإسكوا مساراً موازياً لمساعدة بعض الدول العربية في استخدام الأداة وتطبيقها على المستوى الوطني على سياسات أخرى مختارة، ومنها تونس التي قدمت لها الدعم الفني لتنفيذ الأداة لتقييم "السياسة العامة والبرامج الموجّهة لفائدة الشبّان المهمّشين واليافعين ذوي الصعوبات والغير متكيّفين اجتماعياً"، بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وممثلي عشر وزارات معنية.

28- وتم استحداث منصة إلكترونية للأداة لتوفير وسيلة عملية لجمع المعلومات المطلوبة بأسلوب تفاعلي وممنهج يتيح للمعنيين بالتقييم الخروج بمؤشر/بارومتر للعدالة الاجتماعية يقيس الفجوات والثغرات في مدى مراعاة السياسات موضوع التقييم لمبادئ العدالة الاجتماعية في جميع مراحل إعدادها وتنفيذها.

ثالثاً- التقدم المحرز في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة

29- أصدرت الإسكوا ورقة فنية بعنوان "أنظمة تقييم وتحديد الإعاقة في المنطقة العربية: نظرة عامة". وهي تتضمن مسحاً إقليمياً لأطر العمل القانونية المتعلقة بتقييم وتحديد الإعاقة، وعناصر تحليلية إضافية. وتناقش الورقة التحول المعياري في فهم الإعاقة من منظور اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تستعرض الأهداف الرئيسية لتقييم وتحديد الإعاقة، والأدوات المتاحة لتفعيل التحول المعياري في تقييم الإعاقة، بما في ذلك التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

30- وتتناول الورقة الاتجاهات الرئيسية وأوجه التشابه والاختلاف في المنطقة العربية فيما يتعلق بقوانين تقييم الإعاقة وتحديدها، والتي تم تجميعها من القوانين والتشريعات والتعليمات والسياسات الإدارية التي تنظم عمليات تقييم الإعاقة وتحديدها في 18 دولة من الدول الأعضاء. وشملت الورقة دراسات حالة لعدد من الدول العربية، هي تونس وعُمان ومصر والمغرب. وخلصت الورقة الى مجموعة من التوصيات لضمان الانتقال إلى نظام لتقييم الإعاقة بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

31- عُقدت **ورشة عمل حول موضوع ورقة العمل لتقييم الإعاقة وتحديدها في لبنان، وذلك في 27 شباط/فبراير 2020**، بالتعاون مع مركز الدراسات اللبنانية في الجامعة اللبنانية الأمريكية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وضمّت ورشة العمل ممثلين عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، وممثلين عن الأوساط الأكاديمية.

32- أطلقت الإسكوا **حملة دعم مشتركة** مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير دعم فوري ومتوسط وطويل الأمد في التخفيف من الآثار السلبية للأزمات المتعددة في لبنان، وأهمها أزمة الاقتصاد والسكن وجائحة كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت، على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين كانوا من الأكثر تضرراً من هذه الأزمات. وبدأت الحملة بجولة سيراً على الأقدام قام بها السيد مايكل حداد، سفير النوايا الحسنة الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعمل المناخي، بدءاً من مقر الإسكوا، مروراً بالمناطق المتضررة في وسط بيروت، ووصولاً إلى مركز الكرنتينا للرعاية الصحية الأولية، أحد مراكز الرعاية الصحية الأولية المتضررة بشدة من الانفجار. وشارك في الجولة ممثلون عن المجتمع الإنمائي والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ونقابة المهندسين اللبنانيين والقطاع الخاص والدبلوماسيين والعديد من المتطوعين.

33- كذلك، تضمنت الحملة إطلاق **"نداء للعمل على دعم الأشخاص ذوي الإعاقة"**، الهدف منه دعم الأشخاص ذوي الإعاقة والتخفيف من قابلية تعرضهم للمخاطر المتزايدة والمتلاحقة. وقد حدد النداء أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعكس التزام جميع الأطراف المعنية بضمان تلبية احتياجاتهم وحصولهم على حقوقهم خلال إعادة بناء بيروت. وقد تبنى النداء عدد كبير من ممثلي السلك الدبلوماسي والسفارات في بيروت، وهيئات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني.

34- أطلقت الإسكوا في مطلع عام 2020 **مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي** (Arab Digital Inclusion Platform)، الذي يهدف إلى تعزيز النفاذية الرقمية وسهولة الوصول للمعلومات والخدمات الإلكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية. ويهدف المشروع أيضاً إلى دعم واضعي السياسات في الدول العربية في تطوير

وتحسين سياساتهم والمبادئ التوجيهية الوطنية لتعزيز إمكانية الوصول الإلكتروني، من أجل سد الفجوة الرقمية وتمكين جميع الناس من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

35- وفي إطار هذا المشروع، قامت الإسكوا بإعداد نموذجين توجيهيين لمساندة الدول في إعداد استراتيجيات وطنية للنفاذية الرقمية، هما: (أ) نموذج الإسكوا حول السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في المنطقة العربية؛ (ب) نموذج الإسكوا حول الإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية في المنطقة العربية. ونظمت الإسكوا اجتماعاً تشاورياً افتراضياً حول هذين النموذجين لمراجعتهما ومناقشتهما مع ممثلي الدول العربية، وذلك يومَي 10 و11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

36- ونتجت عن الاجتماع مقترحات لإغناء النماذج المقدمة من الإسكوا. وبناءً على هذه النماذج، ستقوم الإسكوا بتنظيم سلسلة من ورش العمل الوطنية والإقليمية لتنمية قدرات الدول العربية في وضع سياسات وبرامج وطنية للنفاذية الرقمية. كذلك، عملت الإسكوا على إنشاء منصة إلكترونية باللغة العربية والإنكليزية، وهي سهلة الاستخدام وشاملة للمعلومات والبيانات والوثائق الأساسية في مجال الإعاقة، والهدف منها أن تكون الوجهة الرئيسية للمعلومات والمصادر المتعلقة بسياسات الإعاقة في الوطن العربي، وأن تساهم في سد الثغرات في هذا المجال. وقد اكتملت النسخة الأولية للمنصة، وسيتم إطلاقها بصيغتها النهائية عام 2021.

37- عقدت الإسكوا، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي للمنطقة العربية، حلقة نقاش في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، إحياءً **لليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة**. وتناولت الحلقة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل البناء بشكل أفضل نحو عالم شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويسهل الوصول إليه ومستدام بعد جائحة كوفيد-19. وتمت مناقشة سياسات الاستجابة للجائحة ومدى شمولها لحقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الصحة، والتعليم، والتنمية بشكل عام. ووفّرت حلقة النقاش فرصة للمنظمات الأممية والشركاء لتحديد مجالات تعزيز التعاون والتنسيق في عملية البناء بشكل أفضل بعد الجائحة، وتبادل أفضل الممارسات والسياسات والبرامج التي تصب في هذا الهدف.

38- وفي إطار إحياء هذه المناسبة، أطلقت الإسكوا حملة توعية عبر الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر 2020، بالشراكة مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية والجامعة اللبنانية الأمريكية وعدد من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك مؤسسة حلم (مصر)، وProAbled (لبنان) وArcenciel (لبنان). وركزت الحملة على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل ومكان العمل، وعلى تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وإعطاء فرص متساوية لهم أسوة بغيرهم من شرائح المجتمع المختلفة. وأُطلقت سلسلة من الرسائل حول هذه القضية، من خلال نشر مواد سمعية وبصرية توعوية على منصات التواصل الاجتماعي.

39- قامت الإسكوا والمكتب الإنمائي للأمم المتحدة بالقاهرة ومنظمة الصحة العالمية والجامعة الأمريكية بالقاهرة بتنظيم حلقة نقاش في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020 في القاهرة، إحياءً لليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، بعنوان **"البحث والابتكار في التقنيات المساعدة"**. وهدفت حلقة النقاش إلى إلقاء الضوء على أهمية وأحدث الابتكارات في الأدوات المساعِدة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، والتي من شأنها مساندة ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة للاعتماد على نفسهم قدر المستطاع والعيش باستقلالية.

40- وأوصى المشاركون بضرورة اعتماد الحكومات لسياسات وطنية تؤكد على حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في الحصول على تلك الأجهزة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال، مع عدم تحميل المستفيدين الأعباء المالية المترتبة، وتعبئة مصادر تمويل متنوعة لتغطية نفقات البحوث العلمية والابتكارات والتصنيع المحلي.

رابعاً- التقدم المحرز في مجال الحماية الاجتماعية

41- أعدّت الإسكوا **ورقة فنية بعنوان "الحماية الاجتماعية المستهدَفة في الدول العربية"** ستصدر قريباً في عام 2021. وتتضمن الورقة لمحة عامة عن برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة في بلدان عربية مختارة، تشمل كلاً من الأردن وتونس والسودان والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا. وتناقش الورقة الإصلاحات الأخيرة لهذه البرامج، مع التركيز على طرق تحديد الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة ونُظُم المعلومات الإدارية وقواعد البيانات المستخدمة لإدارة هذه البرامج. وتتناول أيضاً طرق تعديل برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة لتقديم الاستجابة خلال الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة التي أثارتها جائحة كوفيد-19.

42- أصدرت **الإسكوا دراسة بعنوان "الحماية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية"** (E/ESCWA/SDD/2019/TP.12)، حدّدت فيها الملامح الوطنية لنظام الحماية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وتوفير الرعاية الصحية الاجتماعية. وحدّدت الدراسة الثغرات في السياسات والتحديات الهيكلية في نظام الحماية الاجتماعية، وتوقفت عند التحديات الناجمة عن آثار الصراع منذ عام 2011. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ركزت على تطوير نظام حماية اجتماعية مستدام ودامج لجميع المواطنين في الجمهورية العربية السورية.

43- أصدرت الإسكوا **دراسة حول الحماية الاجتماعية في ريف مصر** (E/ESCWA/CI2/2020/TP.1) قدّمت نظرةً عامة عن المشهد الريفيّ في مصر، وناقشت التحديات أمام تقديم الحماية الاجتماعية في ريف مصر، واقترحت توصيات على مستوى السياسات لتحسينها.

خامساً- التقدم المحرز في مجال سوق العمل

44- أعدت الإسكوا، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، أداة لاحتساب الطلب على العمل في البلدان العربية باسم **"مراقب الوظائف"**، لمساعدة صانعي القرار على الاستعداد بشكل أفضل للثورة الصناعية الرابعة، مع مراعاة عدد الوظائف المطلوبة من الآن وحتى تحقيق خطة عام 2030. والهدف الرئيسي من مراقب الوظائف هو دعم الدول للتحضّر للتغيير المرتقب في الوظائف والمهارات بسبب التطورات التكنولوجية الجارية، مع مراعاة الخصائص الوطنية من خلال التنبؤ بمهارات جديدة، وذلك لاكتشاف المهارات المزدهرة في السنوات القادمة.

45- وستتيح هذه الأداة للدول العربية رصد الطلب على مهارات التوظيف المطلوبة حديثًا بشكل سريع، وبالتالي العمل على تعديل المهارات المتوفّرة. ويُستخدم "مراقب الوظائف" في الإسكوا للتنقيب عن البيانات الضخمة، من أجل التوصل إلى منصة مراقبة أكثر دينامية ومرونة للمهارات المطلوبة.

46- ونوقش "مراقب الوظائف" في صورته الأولية في اجتماع للخبراء الإقليميين والدوليين عُقد في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، كما ناقش المشاركون الإطار المنهجي المقترح لبناء الأداة وتلقي التعليقات حول المهام المنجزة. وتم اقتراح خارطة طريق لتحسين إطار العمل في شكله النهائي. وضم الاجتماع خبراء معنيين بسياسات سوق العمل ومستقبل العمل، وخبراء في علوم البيانات والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، وعدد من خبراء البيانات الضخمة ومطوري الويب من العديد من الدول العربية.

47- وقد استخدمت الإسكوا النتائج الأولية لمراقب الوظائف لإصدار تقرير إقليمي بعنوان **"ما هي القوى العاملة التي نحتاجها في المنطقة العربية: مستقبل الوظائف أصبح هنا"** سيصدر قريباً. ويبحث هذا التقرير في واقع المهارات في الدول العربية، ويهدف إلى تحليل ارتباط المهارات والوظائف المطلوبة في المنطقة بالثورة الصناعية الرابعة والعصر الجديد للتنمية الاقتصادية. وهو يجيب على أسئلة حيوية متعددة، ويبحث فيما إذا كانت تقنيات الإنتاج المعتمدة في الشركات تتطابق مع المهارات المتوفرة في سوق العمل. كما أنه يتناول اتجاهات المهارات والوظائف الحالية والجديدة في المنطقة العربية، ومدى جهوزية سوق العمل لوظائف المستقبل.

48- ونوقشت مسودة التقرير في اجتماع خبراء عُقد في 10 آب/أغسطس حضره خبراء إقليميون ودوليون لمناقشة النتائج الوطنية لمراقب الوظائف، وبدأ العمل على بناء منصة وطنية لوضع سياسيات عصرية ومواكبة سوق العمل العالمي.

49- أعدت الإسكوا ورقة فنية في كانون الأول/ديسمبر 2019 حول سوق العمل في دولة فلسطين، تضمنت تحليلاً للاتجاهات الديمغرافية وبطالة الشباب وسوق العمل بشكل عام، ولإنتاجية الفرد في ظل الاحتلال. وقدمت مقترحات بالسياسات الكفيلة بالمساعدة في تحقيق مقاصد محددة من الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

50- أعدت الإسكوا ورقة فنية بعنوان **"المحة عن سوق العمل وتحديات القطاع الخاص في العراق"** (E/ESCWA/EDID/2019/WP.17)، تضمنت بحثاً في كيفية تحقيق توظيف أكثر شمولية واقتصاداً متنوعاً أكثر، باستخدام بيانات الشركات في العراق، لإبراز دور تنمية القطاع الخاص في خلق فرص العمل.

51- أعدت الإسكوا، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، تقريراً إقليمياً بعنوان **"نحو مسار منتج وشامل: استحداث فرص العمل في المنطقة العربية"** سيصدر قريباً. ويتناول هذا التقرير سُبُل تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل، ودور الابتكارات في القطاع الخاص وتأثيرها على الطلب على العمالة في مجموعة من ثماني دول في الإسكوا. والتقرير مرفَق بملخص عن السياسات المطروحة حول الموضوع.

سادساً- الفقر

52- نظّمت الإسكوا، بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، جلسة عامة حول **استعراض الهدف 1: القضاء على الفقر والتعافي من أزمة كوفيد-19 في المنطقة العربية،** وذلك في 29 آذار/مارس 2021، على هامش المنتدى العربي للتنمية المستدامة في عام 2021. وركزت الجلسة على القضاء على الفقر بشكلٍ عام، وكيفية التعافي من أزمة كوفيد-19 في المنطقة العربية بشكل خاص.

53- وسلطت هذه الجلسة الضوء على التدخلات الرئيسية اللازمة للحد من الفقر والتخفيف من آثار الجائحة على ازدياد مستوياته في المنطقة، وذلك من أجل تلبية احتياجات الفئات الأكثر عرضة للإهمال والحد من الهشاشة والتأثر بالصدمات في المستقبل. وركزت المداخلات على أهمية إعادة النظر في أنظمة الحماية الاجتماعية لزيادة فعاليتها وشمولها على المدى الطويل. كما تمَّ عرض سياسات وتجارب من مصر والمغرب في مجال توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية وتعزيزها وتنويع واستدامة هيكل تمويل نُظُم الحماية الاجتماعية.

54- عقدت الإسكوا وجامعة الدول العربية ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعاً لخبراء إقليميين وعالميين حول الفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية، وذلك في عمَّان يومَي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2019. ووافقت الإسكوا والمنظمات الشريكة على تصميم **إطار عمل للرصد والتقييم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي** الذي يتوقع استكماله في العام الحالي.

55- أعدت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، **دليلاً منقحاً للفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية**. ويتضمن هذا الدليل تحسينات أُدخلت على المقياس السابق المستخدم في التقرير العربي الأول للفقر متعدد الأبعاد، والصادر عام 2017، كما وثقته الإسكوا من خلال الأوراق الفنية التالية:

(أ) دراسة بعنوان **"اقتراح لدليل منقح للفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية"** (E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.11)، تم من خلالها تسليط الضوء على المنهجية والمزايا المفاهيمية للدليل، وجرى عرض النتائج مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية؛

(ب) دراسة حول **"المتانة الإحصائية للإطار المنقح للفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية"** (E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.23) تتناول أدوات مختلفة لفحص واختبار الافتراضات التي تم وضعها عند تصميم الدليل العربي للفقر متعدد الأبعاد. وتشير هذه الأداة إلى ضرورة أن يكون الدليل متيناً بحيث يتغير ترتيب البلدان تبعاً لمقاييسه عند تغيير أي من الفرضيات المعتمدة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، صادق المجلس الوزاري الاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية على المؤشر العربي المنقح للفقر متعدد الأبعاد كمنهجية رسمية لرصد وتتبع الفقر متعدد الأبعاد. وبعد اعتماده، أعدت الإسكوا دراسات وطنية **للأردن وتونس والصومال والعراق ودولة فلسطين ومصر وموريتانيا**، باستخدام الدليل العربي المنقح للفقر متعدد الأبعاد.

56- أعدّت الإسكوا دليلاً بعنوان **"الدليل العربي المنقح للفقر متعدد الأبعاد في تصميم وتقييم استراتيجيات الحماية الاجتماعية** سيصدر قريباً في عام 2021. ويتضمن الدليل ملخصاً حول كيفية استخدام مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في عملية تصميم وتقييم استراتيجيات الحماية الاجتماعية للبلدان النامية، ويقدّم توصيات حول أسباب ونطاق وطرق اعتماد هذه المؤشرات في المنطقة العربية.

57- ولتطبيق تلك المنهجيات الخاصة بقياس الفقر متعدد الأبعاد بشكل عملي على المستوى الوطني باستخدام مؤشرات تتلاءم مع واقع كل دولة وتساعد في حساب مؤشر فقر وطني متعدد الأبعاد، صممت الإسكوا **أداة مساعدة لبناء دليل الفقر متعدد الأبعاد**، لمساعدة صانعي القرار على حساب ورصد الفقر متعدد الأبعاد والفقر النقدي على المستوى الوطني، وتقييم البدائل بأسلوب متطور وشفاف وتشاركي مع الدول العربية. وتم تصميم الأداة بما يتيح تحليل المجتمع وفئاته المختلفة، بما يشمل الطبقة المتوسطة وغيرها. ويمكن مواءمة هذه الأداة

لتحديد الفقر في فئة محددة من المجتمع، مثل النساء. وجرى تطوير مجموعة من أدلة المستخدم ووحدات التدريب حول أداة المساعدة للتعريف بكيفية استخدامها.

58- أعدت الإسكوا ورقة بعنوان **"إطار مقترح لمؤشر الفقر المنقح متعدد الأبعاد الوطني: دراسة حالة لبنان"** ستصدر قريباً في عام 2021. اقترحت فيها دليلاً وطنياً من ستة أبعاد، بالاستناد إلى مسح تقييمي حديث لتقييم آثار الأزمات المستجدة الثلاث (الأزمة الاقتصادية، جائحة كوفيد-19، وانفجار بيروت) على الفقر. وأظهرت نتائج نموذج المحاكاة أن هناك زيادة كبيرة في نسبة الفقر، وبناءً عليه، تقدم الورقة توصيات على مستوى السياسات حول سُبُل معالجة الفقر في لبنان وتخفيف نسبته.

59- أعدت الإسكوا، بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، دراسة بعنوان **"محاكاة تقنيات مختلفة لتحليل الدليل المنقح للفقر متعدد الأبعاد - دراسة حالة المغرب"**، ستصدر قريباً في عام 2021. وتتناول هذه الدراسة ثلاث تقنيات للمحاكاة: صدمات مونت كارلو العشوائية لبعد واحد؛ صدمات مونت كارلو العشوائية لأكثر من بعد؛ طريقة نموذج الاحتمال، مع احتساب المتغيرات المشتركة للصدمات الاجتماعية والديمغرافية. وتظهر النتائج الأولية أن صدمات مونت كارلو العشوائية وفرت وسيلة فعالة ودقيقة للمحاكاة، وأثبتت أنها قيمة مضافة ليس فقط لفهم الدليل المنقح للفقر متعدد الأبعاد بل أيضًا طرق استجابة الدليل للتغييرات والصدمات.

60- لرصد الفقر النقدي في المنطقة وتحديد آليات المواجهة وسط أزمة كوفيد-19، أصدرت الإسكوا الدراسات التالية:

(أ) دراسة حول **عدم المساواة في الثروة وتكلفة فجوة الفقر في البلدان العربية: حالة تضامن الثروة** (E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.9)، تم من خلالها تسليط الضوء على كيفية توزيع الثروة داخل المنطقة العربية ودولها، وتقدير نطاق الفقر في فترتَي ما قبل كوفيد-19 وبعدها. كذلك، تتضمن الدراسة تقييماً لجدوى الحد من الفقر من خلال فرض ضريبة الثروة التضامنية؛

(ب) دراسة حول **تأثير كوفيد-19 على القياسات المالية للفقر في الدول العربية** (E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.10)، الهدف منها تقدير آثار الجائحة على فقر الدخل وتكلفة القضاء على الفقر في 14 دولة عربية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي؛

(ج) ورقة فنية حول **إعادة النظر في قياس الفقر النقدي من منظور المقارنات الدولية استناداً إلى تقرير "إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية"** (E/ESCWA/EDID/2019/2)، تتعلق بالنهج الجديد الذي يمكن من خلاله ربط خطوط الفقر بالتغيُّرات في مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، بدلاً من النظر إلى خط الفقر على أنه ثابت لكل البلدان.

سابعاً- التقدم المحرز في مجال الهجرة

61- أطلقت الإسكوا حملة إلكترونية لنشر الوعي حول قضايا الهجرة في المنطقة العربية وارتباطها بالتنمية المستدامة، إحياءً لليوم العالمي للمهاجرين. وتضمنت الحملة التي استمرت على مدى أسبوع (14-18 كانون الأول/ديسمبر 2020) نشر الإحصاءات والأدوات المعرفية ذات الصلة.

62- أصدرت الإسكوا، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع 14 منظمة من الأمم المتحدة، **"تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية"** (E/ESCWA/SDD/2019/3) لعرض آخر تحليل للبيانات الإقليمية عن اتجاهات الهجرة وأنماطها. ويتناول التقرير آخر التطورات على مستوى السياسات المتعلقة بالهجرة في المنطقة العربية، ويناقش أثر الاتفاق العالمي للهجرة على سياسات دول المنطقة، ويحدد المجالات ذات الأولوية لإحراز التقدم اللازم لتسخير الهجرة في خدمة الجميع.

63- وتبع ذلك إعداد **"تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية - موجز تنفيذي"** (E/ESCWA/SDD/2019/3/SUMMARY) لإلقاء الضوء على أهم الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للتقرير.

64- وأعدت الإسكوا **"نشرة التنمية الاجتماعية: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: الوعد بجعل الهجرة تصب في صالح الجميع في المنطقة العربية"** (E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.5). وتتناول الورقة العملية التي أدت إلى اعتماد الوثيقة التاريخية، وهي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتستعرض مبادئ وأهداف هذا الاتفاق وأهميته للمنطقة العربية. كما تفصّل النشرة عملية المتابعة والاستعراض للاتفاق العالمي من أجل الهجرة على المستويين العالمي والإقليمي. وأخيراً، تفسّر هذه النشرة جوهر النهج الجديد الذي يعتمده الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في معالجة قضايا الهجرة، بما في ذلك تركيزه على البيانات والأدلة، والحقوق، ومراعاة منظور الجنسين والأطفال، ودعوته للتعاون بين مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات الحكومية ومع جميع أصحاب المصلحة.

65- وقد واكبت الإسكوا الدول العربية في مسارها بعد اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. فعقدت المؤتمر الإقليمي حول الاتفاقية (القاهرة، 3-4 كانون الأول/ديسمبر 2019)، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، وبالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية. وهدف المؤتمر إلى رفع مستوى الوعي في الدول بشأن آثار الاتفاق على مستوى السياسات في المنطقة العربية، وإطلاق حوار حول المراجعة الإقليمية. وشارك في المؤتمر ممثلون عن أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن في ذلك عن حكومات الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والخبراء والأكاديميين.

66- وعقدت ورشة عمل لبناء القدرات حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية (القاهرة، 5 كانون الأول/ديسمبر 2019)، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، وبالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية. واستندت الورشة إلى نتائج مناقشات "المؤتمر الإقليمي

بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، وهدفت إلى رفع وعي المشاركين بأثر الاتفاق على السياسات في الدول العربية، وسُبُل المشاركة في عمليات تنفيذ واستعراض الاتفاق.

67- وعملت الإسكوا مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية، على إعداد المراجعة الإقليمية الأولى للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية. وقد استهلت عملية المراجعة بإعداد "نموذج توجيهي لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، وهو يتضمن تعليمات تساعد الدول في إعداد التقارير الوطنية بشأن التقدم في التنفيذ. ويشمل النموذج أسئلة توجيهية حول المنهجية المتبعة لإجراء الاستعراضات؛ السياسات العامة والبيئة المواتية؛ التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق؛ وسائل التنفيذ؛ الخطوات اللاحقة.

68- وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي، التي تدعو إلى نهج الحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله، استمرت عملية المراجعة على مدى عام تقريباً وتضمنت الأنشطة التالية التي هدفت إلى ضمان أوسع مشاركة ممكنة:

(أ) **ورشتا عمل لبناء القدرات فيما يتعلق بالاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية** (25 حزيران/يونيو 2020، 13 آب/أغسطس 2020): تهدف الورشتان إلى التعرف على مبادئ وأهداف الاتفاق العالمي وعلى نهج التنفيذ الشامل والجامع الذي يدعو إليه، وإلى مناقشة النموذج التوجيهي لإعداد تقارير المراجعة الوطنية. أما الورشة الثانية، فأتاحت فرصة لممثلي الدول الأعضاء لمناقشة التقدم في إعداد الاستعراضات الطوعية للاتفاق العالمي وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذا الصدد والتأكد من مواءمتها مع روحية الاتفاق العالمي ونصّه؛

(ب) **جلسة تشاورية افتراضية مع الدول الأعضاء استعداداً للمنتدى الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية** (20 تشرين الأول/أكتوبر 2020): عقدت هذه الجلسة للتشاور مع ممثلي الدول العربية بشأن عمليات الاستعراض الإقليمية. وتركز النقاش بين ممثلي الدول الأعضاء حول عملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية للاتفاق العالمي للهجرة، في ظل القيود الموضوعة على التنقل في المنطقة. وتم الاتفاق على الآلية المناسبة لمتابعة الاستعراض، ومن ضمنها عقد مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في بداية عام 2021؛

(ج) **اجتماع افتراضي مع أصحاب المصلحة حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية** (جلستا حوار في 27 تشرين الأول/أكتوبر و3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020). عقد الاجتماع بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع أعضاء الشبكة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، وتضمّن جلستي حوار مع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية. وضم الحوار ممثلين عن المجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والسلطات، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، وأصحاب العمل، والنقابات العمالية، ومؤسسات حقوق الانسان الوطنية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وهدف الحوار إلى رفع مستوى وعي المشاركين بشأن الاتفاق وعملية المراجعة في المنطقة العربية. كما وفر فرصة لمناقشة سُبُل تفعيل دور المشاركين في هذه العملية؛

(د) **حوار افتراضي مع الآليات التشاورية فيما بين الدول حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية** (28 كانون الثاني/يناير 2021): عقد هذا الحوار بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة، ومع الآليات التشاورية فيما بين الدول حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة. وهدف الحوار إلى رفع وعي المشاركين بشأن الاتفاق وعملية المراجعة في المنطقة العربية. كما وفر فرصة لمناقشة سُبُل تفعيل دور المشاركين في هذه العملية؛

(هـ) **حوار افتراضي مع البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية** (4 شباط/فبراير 2021). عقد الحوار بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة وممثلين عن البرلمانات العربية. وهدف الحوار إلى رفع مستوى وعي المشاركين بشأن الاتفاق وعملية المراجعة في المنطقة العربية. كما وفر فرصة لمناقشة سُبُل تفعيل دور المشاركين في هذه العملية؛

(و) جلسة خاصة بعنوان **"حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الاتجاهات والتحديات والأولويات للمستقبل"** (19 كانون الثاني/يناير 2021): عقدت الجلسة بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة على هامش أعمال القمة الثالثة عشرة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وركزت الجلسة، التي حضرها ممثلون عن الحكومات العربية إضافة إلى أصحاب المصلحة، على النتائج الأولية لعملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة وعلى أولويات الإصلاح في مجال حوكمة الهجرة في المنطقة؛

(ز) ودعمت الإسكوا عدداً من المشاورات الإقليمية، منها **"المشاورة الإقليمية لأصحاب المصلحة للدول العربية بشأن تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة للعاملات المهاجرات والأطفال المهاجرين والشباب في المنطقة العربية"**. ونظمت اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه الجلسة التشاورية في 15 شباط/فبراير 2021، وصدرت عنها رسائل رئيسية تم إلحاقها بالوثيقة الختامية الصادرة عن المراجعة الإقليمية. وعقد أيضاً **"الاجتماع التحضيري للميثاق العالمي للهجرة: مشاورات الاتحادات العمالية حول المراجعة الإقليمية للدول العربية"**، الذي نظمه مركز التضامن في 17 شباط/فبراير 2021؛

(ح) **اجتماع افتراضي تشاوري مع أصحاب المصلحة لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.** عُقد هذا الاجتماع في 23 شباط/فبراير 2021 بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وشبكة الأمم المتحدة للهجرة، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، قبل يوم واحد من المؤتمر الإقليمي، وذلك بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية؛ ومناقشة التحديات والفرص لإشراك أصحاب المصلحة بشكل هادف في المنطقة العربية؛ وصياغة الرسائل والتوصيات الرئيسية لتقديمها إلى المؤتمر الإقليمي ومنتدى مراجعة الهجرة الدولية لعام 2022؛

(ط) المؤتمر الإقليمي الافتراضي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية (24-25 شباط/فبراير 2021). عُقد المؤتمر بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، وبالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية.

69- وشارك في المؤتمر ممثلون عن المؤسسات الحكومية، بمن في ذلك وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من الوزارات المختصة؛ وممثلون عن مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والجاليات والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والنقابات والبرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية، والإعلام ومنظمات الأمم المتحدة.

70- وهدف المؤتمر إلى إتاحة الفرصة للحكومات لعرض نتائج أول تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي في المنطقة العربية، وإلى تسليط الضوء على التحديات والفرص، وتحديد الثغرات، ومناقشة الأولويات والاتجاهات والنُهُج الإقليمية، وتبيان الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وفي ختام عملية المراجعة، صدر عن الاستعراض الإقليمي وثيقتان ستُرفعان إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2022 لضمان مساهمة المنطقة العربية في الحوار العالمي حول الهجرة، وهما:

(أ) تقرير إقليمي يحلل التقارير الوطنية الطوعية التي قدّمتها ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء، ويبين أبرز الأولويات والتحديات والتجارب الناجحة والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية؛

(ب) وثيقة ختامية تسلط الضوء على الرسائل الرئيسية التي انبثقت عن الاستعراض الإقليمي، والتي عبرت عنها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون خلال المؤتمر الإقليمي. وحددت الوثيقة الختامية عدداً من أولويات حوكمة الهجرة في المنطقة العربية، ومن ضمنها توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية؛ ضمان وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية؛ حماية وتمكين العمال المهاجرين وتفعيل دورهم في عملية التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والمقصد؛ احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين لا سيما الأضعف منهم؛ تعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي؛ توفير بيانات مفصلة ويسهل الوصول إليها.

ثامناً- التقدم المحرز في مجال كبار السن

71- صممت الإسكوا **أداة إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في الدول العربية**. وتهدف هذه الأداة، وهي الأولى من نوعها في المنطقة العربية، إلى مساعدة صانعي القرار في تعزيز إدماج قضايا كبار السن في عملية وضع السياسات، كوسيلة لتمكينهم وحماية حقوقهم في الدول العربية. وتشمل هذه الأداة تعريفاً بها، وإطاراً مفاهيمياً لإدماج قضايا كبار السن في عملية وضع السياسات، وثلاث وحدات تتضمن أسئلة توجيهية، والأطر الدولية ذات الصلة، ومصادر للمعلومات. ويمكن استخدام هذه الأداة لوضع استراتيجية شاملة لكبار السن، أو لوضع سياسات قطاعية تستجيب لقضاياهم. ويمكن الاستعانة بهذه الأداة في مختلف مراحل عملية وضع السياسات.

72- بدأت الإسكوا التحضير **للمراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة**، من خلال عدة أنشطة منها عقد ورشة عمل **"الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية: أولويات التدخلات السياساتية"** (11-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020). وهدفت هذه الورشة إلى بناء قدرات الدول العربية على إدماج أولويات وقضايا كبار السن في عملية وضع السياسات. وقد أتاحت فرصة للمباشرة في مناقشة الاستعدادات للمراجعة الوطنية لخطة عمل

مدريد الدولية للشيخوخة، المقرر إجراؤها في عام 2021، وتم خلالها الاتفاق مع الدول الأعضاء على منهجية لإجراء المراجعة في المنطقة العربية.

73- تبعاً للمنهجية المتفق عليها، أعدت الإسكوا نموذجاً توجيهياً لإعداد تقارير المراجعة الوطنية. كما عقدت **ورشة عمل افتراضية إقليمية لبناء قدرات الدول العربية حول عملية المراجعة على المستوى الوطني** (8 نيسان/أبريل 2021): وضمت ورشة العمل نقاط الاتصال حول قضايا كبار السن الممثلين عن الدول العربية وهدفت إلى استعراض ومراجعة مسودة النموذج الإرشادي الذي أعدته الاسكوا لدعم الدول الأعضاء في عملية إعداد تقارير المراجعة الوطنية. كما وفرت منبراً لممثلي الدول لمناقشة الأفكار الأولية والأسئلة والاستعدادات المتعلقة بإعداد المراجعات الوطنية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وستلي هذه الورشة ورشة عمل ثانية في صيف 2021 لمراجعة التقدم المحرز في تحضير التقارير الوطنية ودعم الدول الأعضاء في هذا السياق.

تاسعاً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة

74- قدّمت لجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا في دورتها الثانية عشرة عدداً من التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية للإسكوا. وفيما يلي بعض هذه التوصيات والإجراءات المتّخذة لتنفيذها.

التوصية

دعم جهود الدول الأعضاء وبناء قدراتها في تعميم نهج الترابط بين السياسات الاجتماعية في الخطط والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

إجراءات التنفيذ

- إعداد ورقة حول التنمية الاجتماعية المتكاملة؛
- إعداد مجموعة من موجزات السياسات حول آثار كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية؛
- مواصلة عدد من مشاريع الإسكوا التي رسخت فكرة النهج المترابط، مثل مشروع "التكنولوجيا من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة: السياسات والتطبيقات" ومشروع "تعزيز التمكن من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة"؛
- عقد ثلاث حلقات نقاش، بالشراكة مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي، مع المسؤولين الحكوميين في البلدان العربية حول أهمية تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء مبادئ المساواة ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية. وقد تناولت هذه الحلقات مواضيع تتقاطع مع العدالة الاجتماعية، مثل (1) سياسات الحماية الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية؛ (2) النهج الترابطي لسياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية؛ (3) سياسات الأجور ودورها في تحقيق العدالة؛

- عقد ورشة لتعميم مبدأ عدم إهمال أحد في التخطيط الاستراتيجي: الإدماج الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة (الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن).

التوصية

مواصلة تقديم الدعم الفني تلبية لطلبات الدول الأعضاء، مع التركيز على رفع فعالية عمل الأمانة التنفيذية وكفاءته، وتيسير الإجراءات الإدارية، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

إجراءات التنفيذ

تنفيذ أنشطة تندرج في إطار التعاون الفني في مجالات عديدة، مثل الحماية الاجتماعية؛ العدالة الاجتماعية؛ دعم الأشخاص ذوي الإعاقة؛ دعم كبار السن؛ العمالة؛ الحد من الفقر.

التوصية

تعزيز الترابط بين أنشطة الإسكوا على المستوى الإقليمي سواء في آلياتها الحكومية أو في المنتديات الأخرى، وتلك التي تضطلع بها على المستوى الثنائي مع الدول الأعضاء من خلال أنشطة التعاون الفني.

إجراءات التنفيذ

تنفيذ أنشطة إقليمية وثنائية في إطار التعاون الفني.

التوصية

إيلاء اهتمام خاص للدول المتأثرة بالنزاعات في أنشطة الإسكوا الخاصة بالتنمية الاجتماعية.

إجراءات التنفيذ

قدمت الاسكوا الدعم لعدد من الدول العربية المتأثرة بالنزاعات أو الحروب أو الصدمات المتتالية، بسُبُل عديدة منها ما يلي:

- إعداد ورقة فنية بعنوان "أثر جائحة كوفيد-19 على توزيع الثروة والفقر في لبنان"؛
- إعداد موجز سياسات بعنوان "الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتمية للحد من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة"؛
- إجراء تقييم حول أثر انفجار مرفأ بيروت على سكان المناطق المتضررة من منظور المساواة بين الجنسين؛
- إعداد دراسة حول الحماية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية؛
- تنفيذ أنشطة التعاون الفني لفائدة الجمهورية العربية السورية ولبنان والسودان واليمن.

التوصية

الاستمرار في تقييم الإصلاحات للعناصر المختلفة لنُظُم الحماية الاجتماعية، مع أهمية إبقاء المقاربة الشاملة لهذه النُظُم.

إجراءات التنفيذ

- تفعيل فريق الخبراء الحكومي المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، والذي أنشئ بناءً على توصية لجنة الإسكوا للتنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة في عام 2019. وقد اجتمع فريق الخبراء ثلاث مرات منذ إنشائه؛
- إعداد موجز سياسات بعنوان "استجابات الحماية الاجتماعية لأزمة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/منطقة الدول العربية"؛
- إعداد موجز سياسات حول "تقرير التنمية الاجتماعية الرابع: "التحولات البنيوية المطلوبة في المنطقة العربية"؛
- إعداد ورقة حول "الحماية الاجتماعية المستهدَفة في الدول العربية"؛
- إنشاء مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية؛
- تنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بالحماية الاجتماعية في إطار التعاون الفني؛
- تنفيذ مشروع إقليمي حول "تعزيز الحماية الاجتماعية لمواجهة الأوبئة" وأنشطة متعلّقة به في إطار التعاون الفني.

التوصية

مواصلة بناء المعرفة ودعم الدول الأعضاء في التعامل مع الديناميات السكانية بهدف تطوير سياسات شاملة مبنية على الأدلة، تضمن لجميع الفئات العمرية ظروف معيشية لائقة.

إجراءات التنفيذ

- إصدار تقريرين حول حالة الهجرة في الدول العربية (2019، 2021)؛
- عقد المراجعة الإقليمية الأولى للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، متضمنة عقد سلسلة من ورش العمل لبناء قدرات أصحاب المصلحة؛ وعدد من الجلسات الاستشارية مع الحكومات والمجتمع المدني وصانعي القرار؛ وعقد مؤتمر إقليمي لعرض أهم نتائج المراجعة الأولى؛ وإصدار رسائل أساسية حول الموضوع؛
- إحياء اليوم العالمي للمهاجرين؛
- وضع أداة لإدماج قضايا كبار السن في عملية وضع السياسات في الدول العربية؛

- تقديم دعم فني لعدد من الدول العربية (الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان) لتطوير استراتيجيات وطنية حول قضايا كبار السن والسكان؛
- إصدار تقرير الملامح الديمغرافية للدول العربية (2021)؛
- إصدار تقرير السكان والتنمية (2021).

التوصية

دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إدماج سياسات تقليص اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والفقر المتعدد الأبعاد في الخطط والبرامج الوطنية للتنمية بما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الحوار كإحدى الوسائل لتصميم وتنفيذ سياسات هادفة إلى معالجة اللامساواة.

إجراءات التنفيذ

- إصدار مؤشر منقح للفقر المتعدد الأبعاد للبلدان العربية؛
- إصدار حزمة من موجزات السياسات حول الفقر، وتأثير جائحة كوفيد-19 على نسب الفقر في الدول العربية أو في دول مختارة؛
- تصميم أداة المساعدة لبناء مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، وتطبيقها في عدة دول عربية؛
- إعداد تقريرَي التنمية الاجتماعية الثالث والرابع؛
- تصميم أداة لتقييم الثغرات في مراعاة السياسات العامة للعدالة الاجتماعية، لمساعدة الدول في تحليل سياساتها الوطنية ومدى ملاءمتها مع مبادى العدالة الاجتماعية. وتم تطبيق الأداة على المستوى الوطني (تونس) والمستوى الإقليمي، من خلال دراسة لتقييم السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين.

التوصية

مواصلة عقد اجتماعات فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة وتقديم تقييمٍ لأنشطته إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة، والسعي إلى إيجاد سُبُل لتمويل أنشطته.

إجراءات التنفيذ

عقد اجتماعين لفريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة. وشارك أعضاء من الفريق في اجتماعات إقليمية حول مواضيع متخصصة، منها اجتماع رفيع المستوى لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة خلال جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية، واجتماع تشاوري مع مشروع المنصة العربية للإدماج، والذي يركز على إمكانية الوصول الإلكتروني.

التوصية

عقد اجتماعات فريق الخبراء المعني بالحماية الاجتماعية المنبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية والعامل في الفترة ما بين دورات اللجنة، وتقديم تقييم لأنشطته إلى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة، ودعوة خبراء غير حكوميين إلى اجتماعات الفريق، والسعي إلى إيجاد سُبُل تمويل لأنشطته.

إجراءات التنفيذ

تم عقد اجتماعين إقليميين ركزا على عدد من القضايا، منها استجابات الدول لجائحة كوفيد-19 من خلال تحسين السياسات والبرامج المرتبطة بالحماية الاجتماعية وتعزيزها.